أكد أن الموقف البرلماني الشعبي تجاه القضية امتداد لموقف الكويت الرسمي

الغانم: صمود الشعب الفلسطيني فضح ممارسات الاحتلال أمام الرأي العالمي أجمع

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الموقف البرلماني الشعبي تجاه القضية الفلسطينية هو امتداد لموقف الكويت الرسمي المبدئي من القضية.

جاء ذلك في تصريح للغانم نقلته شبكة «الدستور» الاخبارية لدى استقباله في مكتبه أمس رئيس مجلس الوزراء في دولة فلسطين الشقيقة محمد ابراهيم اشتيه الذي يقوم حاليا بزيارة رسمية للبلاد.

وأكد الغانم على الموقف البرلماني الكويتي «الصلب» في دعم صمود ونضال الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته مشيرا إلى أن صمود الشعب الفلسطيني وتكاتف أبنائه ساهم في فضح ممارسات الاحتلال أمام الرأي العالمي أجمع.

من جانبه أثنى رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني على مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية من قضية الشعب الفلسطيني مثمنا الدعم الكويتي تاريخيا للقضية الفلسطينية.

وتطرق اللقاء إلى آخر التطورات والمستجدات في الأراضي الفلسطينية عقب الاعتداءات «الاجرامية» التي قامت بها قوات الاحتلال مؤخرا.

وحضر اللقاء سفير دولة فلسطين لدى دولة الكويت رامي طهبوب وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

رئيس مجلس الأمة يستقبل رئيس مجلس الوزراء في دولة فلسطين

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة الخميس لمناقشة اقتراحات بتعديل قانون إنشاء المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة الخميس

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الدعوة لعقد جلسة خاصة علنية ستعقد غداً الخميس الموافق 3 من يونيو سنة 2021م الساعة التاسعة صباحا طبقا لنص المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل البند خامسا من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 33 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء والمقدمة من بعض الأعضاء.

استدعت اثنين من النواب للمثول أمامها كشاهدين

أحداث الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة أمام النيابة العامة

الكندري : تحويل طلب نيابي للتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية إلى القضاء غريب وبلاوقائع وانتهاك جديد للدستور

عبد الكريم الكندري

أعلن النائبان د. عبد الكريم الكندري وثامر السويط عن حضورهما أمس، أمام النيابة العام، كشاهدين في قضية أحداث جلسة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر، بالإضافة إلى حضور النائب د. عبيد الوسمي كمحام عنهما.

وقال النائب عبد الكريم الكندري في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة : « للتو خرجنا من النيابة العامة أنا وزميلي النائبان ثامر السويط ود.عبيد الوسمي، حيث تم استدعاؤنا كشهود في طلب قدم من قبل رئيس مجلس الأمة، فيما يسمى بلاغ جلسة الافتتاح، في طلب لم يره أحد في الكويت».

أضاف «النواب يقدمون طلبات من أجل أن نرى هذه الأوراق وما تم إحالته إلى النيابة، وحضرنا طواعية حتى نعرف ما يحصل خلف الكواليس، وبالتحديد للاطلاع على هذا الطلب وكيف وصل إلى النيابة العامة».

وقال إنهم تفاجأوا بانتهاك جديد للدستور يتمثل بتحويل طلب نيابي، يفترض أن يناقش في قاعة عبدالله السالم وفقا لحقوق النواب إلى النيابة العامة لتقوم بهذا الدور، مؤكداً أن هذه كارثة وتعد صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات ببلاغ قدم إلى النيابة بلا وقائع ولا أحداث، فهو مجرد مجهل وكأنه أعد للحفظ.

أضاف أن ما حصل أمس يضاف إلى سلسلة الانتهاكات الدستورية التي تحصل في عهد الرئيس، بأن يقدم طلب نيابي أسقط في مجلس الأمة ولم يناقش، لأن الرئيس كان يرى أن الطلب غير دستوري، ولكن يوضع في ملف ويقدم إلى النيابة لتحقق به.

وأوضح أن هذه السابقة تجرنا إلى أنه يمكن في المستقبل أن تم تحويل سؤال برلماني أو طلب نيابي يناقش في المجلس ويذهبون به إلى النيابة للتناقش بشأنه، مبيناً أن ذلك ضرب لكل مفاهيم العمل البرلماني الدستوري والحصانة وحرية النائب بما يبديه من آراء.

وذكر الكندري «نحن من أثرنا مسألة التحقيق في جلسة الافتتاح وما حصل من انتهاك بحق الشعب والأمة في هذه الجلسة وكان على مرأى ومسمع من كل الناس، لكن أشهر ونحن نطالب مكتب المجلس الذي فوض نفسه وهو غير مفوض بأن يحقق في أمر غير منصوص فيه، ولا يملك التحقيق به بموجب المادة 39 من اللائحة وليس من اختصاصات مكتب المجلس، نطالبه بماذا حققت».

أضاف : «اليوم نكتشف ونحن شهود تم استدعاؤنا بهذه القضية ونرى لأول مرة الأوراق التي تم تقديمها، وهي عبارة عن طلب لا يمكن أن تستنتج منه أنه بلاغ أو شكوى».

وطالب النائب العام بأن يستدعي رئيس مجلس الأمة رسميا للوقوف على هذا الطلب، وسؤاله عما إذا كان قد تقدم بهذا الطلب، لأنه هو الشاكي أو المبلغ عن واقعة شهدها، أو أنه فعلا أحال طلبا برلمانيا يفترض أن يناقش في قاعة عبدالله السالم لكي تحقق فيه النيابة والسلطة القضائية.

وبين أن الطلب المحال للنيابة العامة لم يرفق معه تفريغ لفيديو أو شهادة موظفين أو شهادة ضباط أو شهادة نواب، مضيفا «مكتب المجلس يدعي أنه حقق فبماذا حقق»؟.

وطالب رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس بعرض الطلب على الناس لكي يعرفوا ما الذي أرسلوه إلى النيابة، معتبرا أنها فضيحة تشريعية وقانونية وأخلاقية أن يتم تقديم هذا الطلب المعيب بهذا الشكل، بما يمثل إهانة للسلطتين التشريعية والتنفيذية بأن يأخذ الرئيس طلبات النواب التي لم يقتنع بها في الجلسة ويسقطها ويحيلها للنيابة ويعتبرها مستندات وأن يطلب من النيابة أن تحقق في الطلب النيابة.

وقال : « هذه كارثة وضرب لمبدأ الفصل بين السلطات، والزج بأعمال برلمانية بحتة قد تصل بنا إلى التصادم مع القضاء».

أضاف : «حضرنا اليوم طواعية لكي نشاهد على الأقل ما تم تقديمه للنيابة وصعقنا بما تم تقديمه فعند قراءة الطلب يتبين أنه ليس شكوى ولا بلاغ ، ولا يوجد به صور ولا فيديوهات ولا شهادة حراس ولا شهادة ضباط».

وذكر أن»الموجود في الشكوى الطلبات النيابية التي قدمناها لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في هذا الموضوع، فبدلا من أن يوافق الرئيس على هذه اللجنة التي هي اختصاص وحق أصيل للنواب أسقطت الطلبات وأخذت في بلاغ وقدم للنيابة، في رسالة وكأنه يقول للنائب العام أو وكيل النيابة تستطيعون أن تقومون بدور النواب وتشكلون لجنة تحقيق وتحققون بهذه القضية نيابة عن النواب».

ورأى الكندري أنها «خرق دستوري جديد وكارثة دستورية جديدة، من أشد الكوارث الدستورية أن تحال أوراق البرلمان والطلبات البرلمانية إلى القضاء ليبت بها برأيه ويحقق ويصادر حق النواب الأساسي فيما يتعلق بإجراء التحقيق البرلماني «.

وكرر مطالبته بأن يستدعي النائب العام رئيس مجلس الأمة رسميا لمعرفة ما الذي قدمه هل هو بلاغ أم شكوى، كما طالب بنشر هذا البلاغ أو الطلب أيا كان مسماه أمام الناس ليعرفوا ما الذي أحاله مكتب المجلس ممثل برئيسه إلى النيابة العامة.

وقال إن هذا الموضوع لا يحتاج إلى ثقافة قانونية ولا تخصص قانوني، مشيراً إلى أن أي شخص يقرأ هذا الطلب سيعرف أنه أعد وقدم لكي يحفظ».

وذكر الكندري أنه «تستمر المهازل وخرق الدستور والتلاعب باللائحة وكل ذلك لجعل هذا الدستور الذي هو الفيصل بيننا وبين السلطات بلا قيمة، لكننا متمسكون بهذا الدستور الذي أقسمنا عليه وسنستمر بمتابعة هذه القضية والفيصل بيننا وبينكم هو أن تقومون بعرض هذا الطلب للناس حتى يعرفوا ما الذي قدمتموه للنيابة العامة

ثامر السويط

وحينها سيعرف الناس الغرض الأساسي من هذا الطلب.

في السياق نفسه أكد النائب ثامر السويط أن الطلب المحال إلى النيابة العامة، والمتعلق بنتيجة لجنة التحقيق المشكلة من قبل مكتب المجلس في أحداث الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي الحالي، هو تجاوز على الدستور ويخالف نص المادة 50 من الدستور ومعد من الأساس لحفظ القضية.

وقال السويط في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، إنه مثل مع زميله النائب د. عبد الكريم الكندري، وبصحة النائب د. عبيد الوسمي بصفته محاميا عنهما في نيابة العاصمة.أضاف أنهم ذهبوا كشهود وللتحقق من ذلك الملف الموجود في النيابة والمتعلق بأحداث الجلسة الافتتاحية 15 ديسمبر من العام الماضي، مستدركاً بقوله» نريد أن نتحقق هل هي شكوى أم بلاغ وأن تنتفي الجهالة، خاصة ما قام به مكتب المجلس في الفترة السابقة على الرغم من وجود العديد من الطلبات لمعرفة شكل التحقيق الذي قام به مكتب المجلس ولم نعترف به».

وذكر أن الدستور الكويتي جاء بديمقراطية نيابية برلمانية، وأساس وجوهر العمل في النظام البرلماني هي الرقابة الشعبية، والتي تتمثل في أربع أدوات تمكن النائب من أداء عمله بدءا من السؤال البرلماني ثم جلسة التحقيق ثم الاستجواب ثم تشكيل لجان التحقيق، استنادا إلى المادة 114 من الدستور.

وقال السويط : « الكل يعلم اليوم أن الرئيسين وأعمالهما التي تسببت في تفريغ ذلك الدستور وعدم تمكين نواب الأمة من القيام بدورهم، بعد الطلب الشهير المنتهك للدستور المتعلق بوقف الاستجوابات والرقابة الشعبية».أضاف : « جاء اليوم مسلسل التجاوز على الدستور الكويتي بطلب متجاوز قام به مكتب المجلس على اختصاصات المكتب المبينة وفق اللائحة الداخلية للمجلس، والتي حددت اختصاصاته بأنها وظيفية ومالية وبحث اعتراضات».

وأكد أنه ليس من حق مكتب المجلس أن تجمد طلبات التحقيق، لافتاً إلى أن «النواب شاهدوا ما حدث في الجلسة الافتتاحية وبناء على الأحداث المؤسفة في يوم الثلاثاء الأسود قمنا بإعداد طلبات تشكيل لجان تحقيق برلمانية، وللأسف

السويط : ليس من حق مكتب المجلس أن يجمد طلبات تشكيل لجان التحقيق التي أعددناها بناء على الأحداث المؤسفة

تم وضع تلك الطلبات في الأدراج واستخدمت بغرض غير غرضها المرجو منه واستخدمت في النيابة».

وأوضح أن الدستور الكويتي وضع قنوات محددة لممارسة حق التحقيق في اللجان البرلمانية وليس من خطواتها أن يتم استخدامها كأوراق في النيابة العامة.

أضاف أن هذا الطلب متجاوز على الدستور والقانون، حيث إن الطلب وفق ما أكد كثير من القانونيين فهو ليس بلاغاً ولا هو شكوى بمعنى بلاغاً ولا هو شكوى بمعنى الشكوى.

وطالب السويط النائب العام بأن يستدعي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بصفته مقدم ذلك الطلب وسؤاله عن مركزه القانوني هل هو مبلغ أم شاكي، مبيناً أن هذا الطلب مجهل من الناحية القانونية، مضيفا» لا ندري لماذا نحن ذهبنا إلى النيابة، ولذلك يجب تصحيح هذا المسار».

وأكد أن» هذا السلوك تجاوز على نص المادة «50» من الدستور، فأعمال النواب ومجلس الأمة والسلطة التنفيذية محددة وفق الدستور وكذلك السلطة القضائية محددة اختصاصاتها وأعمالها وفق الدستور، ومسألة أن تستخدم النيابة لأغراض تكون هدفها حفظ الطلب فهذه المسألة غير مقبولة وذلك إزعاج للسلطات، ولذلك هذا الطلب يتحمل مسؤوليته من قام بتقديمه .

روح الدين يقترح وضع آلية لاستقدام العمالة بالقطاع الخاص في ظل جائحة «كورونا»

أعلن النائب د. حمد روح الدين عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن وضع آلية يتم من خلالها استقدام الأيدي العاملة للقطاع الخاص في ظل جائحة كورونا، قال في مقدمته:

لما كان القطاع الخاص يعاني من نقص شديد في العمالة نتيجة جائحة كورونا والقرارات الحكومية الأخيرة، ولما كان استمرار هذا الوضع سوف يؤثر سلبا على أداء المشروعات حيث يتعذر على أصحاب العمل إعادة عمالتهم الموجودة بالخارج أو استقدام عمالة جديدة لممارسة أنشطتهم التجارية أو الصناعية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

وضع آلية يتم من خلالها استقدام الأيدي العاملة للقطاع الخاص بحيث يكون هناك حجر لمدة معينة تقدرها الجهات المعنية للقادمين من الخارج وأن يتحمل أصحاب العمل تكاليف الحجر المؤسسي والتطعيم داخل دولة الكويت بما يضمن سلامة المواطنين والمقيمين داخل الدولة.